

محمد الصواف - صبحي مجاهد

الأربعاء. أبريل. 2, 2008

القاهرة - فتح بيان جبهة علماء الأزهر بحرمة بيع الغاز لإسرائيل - واعتباره خيانة لفريضة الجهاد -
بابًا لطرح العديد من الرؤى الفقهية حول تلك القضية.

ففي حين أكد أمين عام الجبهة ما ورد في البيان، ووافق بعض العلماء مؤكدين على الحرمة، رفض آخرون الفتوى مؤكدين أنها تنم عن "عدم دراية بالفقه عامة ولا بفقه الواقع.."، مبررين ذلك بأن الأوضاع الدولية متشابكة والسوق العالمية ذات تعقيدات كثيرة لا يعرفها إلا المختصون.

وكانت جبهة علماء الأزهر - التي تم تجميد أعمالها في مصر وتتخذ من الكويت مقرًا لها - أصدرت بيانًا في 30 مارس الماضي اعتبرت فيه بيع الغاز المصري مخالفًا للإجماع الشرعي لعلماء الأمة الإسلامية الذي ورد خلال اجتماعهم التاريخي في المؤتمر الخامس لمجمع البحوث الإسلامية والذي نشرته مجلة الأزهر الشريف قراراته في إبريل عام 1970.

الفتوى قديمة

الدكتور يحيى إسماعيل حبلوش أمين عام جبهة علماء الأزهر، أوضح في حديثه لإسلام أون لاين أن القضية ليست قضية بيع الغاز لإسرائيل لنتناقش في الثمن غال أو قليل، ولكن القضية هي بيع شرف الأمة العربية والإسلامية؛ ولذلك كان لا بد من توضيح الرأي الشرعي في تلك المسألة.

وأوضح أن تلك الفتوى هي أحد قرارات الأزهر في السبعينيات، مؤكدًا أن قرارات الأزهر لم تلغ وليس لها أن تنسخ؛ لأنها صادرة بإجماع فقهاء.

وأضاف أنه يحرم بالإجماع بيع السلاح للعدو، والغاز سلاح ولولاه والبتترول لما كان لأسلحة إسرائيل قيمة في مواجهة الفلسطينيين، كما أن كل ما يخدم العدو يحرم بيعه له.

وتساءل حبلوش متعجبًا: "أليس من العجيب أن يأخذ اليهود أحشاء مصر وهو الغاز ليدبحوا به الفلسطينيين؟!، هذه جريمة غير مسبقة في التاريخ".

وعما يؤكد البعض من عدم جدوى مثل تلك الفتاوى؛ لأنها لن تطبق عمليًا قال حبلوش: "إن الفتوى إبراء ذمة أمام الله، سواء أدت أثرًا أم لم تؤد".

واستطرد: "والعلماء إذا لم يبينوا الحكم الشرعي في مثل تلك الأمور في هذا الوقت، فسوف يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون، وسيأتي بعدنا من يلعنونا إذا لم نوضح الحكم في تلك الأمور".

وحول تغير الأحوال بوجود معاهدات سلام مع إسرائيل يوضح حبلوش أن "هذه المعاهدات التي يتحدثون عنها هي معاهدات سياسية وليست شرعية، كما أن إسرائيل إلى الآن لا تزال مدنسة للمسجد الأقصى"، وتساءل: "كيف تكون هناك معاهدة والمسلمون محاصرون في فلسطين؟".

وفي نفس السياق يؤكد د. أحمد شويده رئيس لجنة الإفتاء بالجامعة الإسلامية بغزة ورئيس رابطة علماء فلسطين.. أن الإفتاء بحرمة بيع الغاز لإسرائيل صحيح 100%.

وقال: "إن أهل فلسطين يعيشون اليوم حصارًا من قبل اليهود الذين أغلقوا كل المعابر والمنافذ علينا، ونحن بحاجة إلى من يرفع هذا الحصار عنا، وأملنا في الله ثم بإخواننا المسلمين".

وأوضح مقصوده قائلًا: "الأصل أن تضغط الدول الإسلامية المجاورة على اليهود لا أن يمدوهم بالغاز!! فمدوهم بالغاز مكافأة لهم".

وتساءل شويده: "كيف يحاصروننا ويمنعون عنا الدواء والغذاء، ثم نكافئهم بمدوهم بالغاز، في حين أن المسلمين في فلسطين وفي غزة تحديدًا لا يجدون الغاز ولا الوقود، ومرضانا يموتون لعدم وجود مستلزمات الحياة من كهرباء ووقود".

وفي النهاية أكد شويده على أن مقاطعة اليهود واجبة، خاصة على الدول المجاورة الذين يمثلون خط الدفاع الأول عن فلسطين بعد أبنائها..

والعمل فيه حرام إلا لضرورة

لم يتوقف تحريم الفقهاء على عملية البيع فقط، وإنما امتد لأحوال العاملين في تلك المشاريع، حيث أكد الدكتور ماهر السوسي أستاذ الفقه المقارن بالجامعة الإسلامية بغزة أن من يعمل في مشروع إمداد الغاز لإسرائيل فعمله حرام ويجب تركه.

وقال: " هناك قاعدة شرعية تقول الوسيلة التي تؤدي إلى الحرام فهي حرام.. فإذا علم العامل انه يشارك في إمداد خطو الغاز الذي لا يباع إلا للعدو فهو عمل غير جائز تماماً كالذي يبيع السلاح للعدو فهو أمر غير جائز خاصة في حالة الحرب.. ما أدى إلى الحرام فهو حرام".

وتابع " فلو تركوا العمل طاعة لله فان الله سبحانه وتعالى فان الله سيفتح لهم أبواباً كثيرة للرزق لقول الله تعالى: " ومن يتق الله يجعل له مخرجاً".

وشدد السوسي على حرمة هذا البيع من الأساس قائلاً: " إذا كانت إسرائيل هي دولة عدوة وتحارب المسلمين، وهذا الغاز يقوي الدولة على حرب المسلمين ويسهم في تقوية الصناعات فبيع الغاز لها غير جائز، وأضاف " إسرائيل تحرم المسلمين في فلسطين من الوقود فإمدادها بالوقود غير جائز".

وتابع " حتى من باب المعاملة بالمثل فهو من أبسط قواعد القانون الدولي و الشريعة الإسلامية فلك شرعاً أن تمنع عنه سلعة رئيسية هو يحتاجها لكن نحن في بلاد المسلمين للأسف لا نتعامل لا بالشريعة الإسلامية ولا حتى بأعراف القانون الدولي".

ورداً على أن إسرائيل إن لم تشتري الغاز من مصر فستشتره من غيرها فلماذا لا تستفيد مصر؟، لفت السوسي إلى أن (إسرائيل) لا تأخذ الغاز من الدول العربية إلا إذا كانت مستفيدة منها " لأنها لا يمكن أن تفيد الدول العربية على حسابها، و لو أن إسرائيل تعلم أن بإمكانها شراء الغاز من غير الدول العربية فإنها ستفعل لكي لا يستفيد العرب من الأموال التي تدفعها إسرائيل، والجميع يعرف من هم اليهود وما شعورهم تجاه المسلمين "لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا اليهود".

بدوره أشار الدكتور حسن الجوجو رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بقطاع غزة إلى أن " العلماء القدامى والمحدثين أفتوا بعدم جواز أو بيع أي سلعة تقوي العدو وتساعد على محاربهه وعليه أي

سلعة تصدر لليهود بيعاً أو هبة تقوية على محاربة الفلسطينيين حرام بإجماع كل العلماء".

وشدد الجوجو على حرمة بيع الغاز لإسرائيل حتى لو كانت هناك مصلحة اقتصادية تعود على مصر " فتصرفات الإمام على الرعية منوطة بالمصلحة، والمصلحة هي المصلحة العليا للإسلام والمسلمين، وهو بتحريم الغاز للعدو؛ لأن ذلك يساعده على حرب المسلمين في فلسطين".

وأضاف " كان من الأولى أن تصدر مصر الغاز للشعب الفلسطيني المحاصر بدل من اليهود" وتابع " كل هذه الأمور تقوي فتوى التحريم وأي أمر يضعف العدو ويساعد على إضعافه لا يجوز أن نبيعه إياه".

وأوضح رئيس محكمة الاستئناف الشرعية بأن العمل في مشروع إمداد الغاز لإسرائيل من قبل العمال حرام إذا كان لدى هؤلاء العمال رزق بديل، ولو بأجر أقل، ويجب عليهم أن يتركوا العمل في الحال، أما إن لم يكن لديهم بديل فهم حينئذ معذورون وتعتبر ضرورة".

من ناحيته الدكتور بسام العف أستاذ الفقه في كلية الدعوة بغزة لفت إلى أن بيع الغاز لإسرائيل يدخل في باب التحريم لوجود مفسدة راجحة " لكون هذا العدو دولة محاربة ليس لأهل فلسطين فقط بل لدول الشرق الأوسط لاسيما الدول العربية والإسلامية، ففي بيعه الغاز ولو بأثمان عالية تقوية لهذا العدو ودعم له، وهو بمثابة اعتراف بوجوده وأحققيته بهذه الأرض لهذا نقول بعدم جواز بيع الغاز لإسرائيل".

وأوضح " التحريم لا يكون على إطلاقه ويحل البيع لضرورة فقط كأن يكون لمصر حاجة من إسرائيل لا تأخذها إلا ببيع الغاز" ، وأضاف " والضرورة هنا منتفية لوجود بديل لمصر، ولا يوجد مبرر لها ببيع الغاز، والأصل أن تعمل على قطع الإمداد".

وعلى خلاف سابقه لم ير العف دليلاً شرعياً يحرم على العامل العمل في مشروع إمداد إسرائيل بالغاز " وبالتالي لا نقول بتحريمه، إنما هو خلاف الأولى، والأصل أن العامل متى وجد طريقاً غير هذا الطريق للارتزاق عليه أن يسلكه كبديل يرتزق به عن الطريق الأول".

فتوى طائشة

على العكس من ذلك يرى الدكتور عبد المعطي بيومي عضو مجمع البحوث الإسلامية أن "من يقولون بتحريم بيع سلعة بعينها ليست لهم دراية بالفقه عامة ولا بفقه الواقع خاصة؛ لذلك تأتي الفتوى طائشة.."

وعلل بيومي ذلك قائلاً: "السوق العالمية ذات تعقيدات كثيرة لا يعرفها إلا المختصون، فلا بد أن ندرس أولاً قبل أن نحكم على البيع لجهة معينة أو الامتناع عن البيع لجهة معينة".

وأضاف: "إن الذي يحكم بتحريم بيع الغاز المصري لإسرائيل عليه أن يحرم بيع البترول إلى أمريكا، وهذا بكل تأكيد لا يحقق مصلحة، بل يعود على الدول الممتنعة بالضرر.."، مشدداً على أنه "على كل إنسان أن يتبصر قبل أن يفتي".

وأوضح قائلاً: "إسرائيل تتلقى دعمها من أمريكا، وبالتالي فلن يؤثر فيها منع دولة عربية الغاز عنها، لكن ستتضرر الدولة العربية الممتنعة عسكرياً وسياسياً قبل مادياً، فتصبح تلك الفتاوى غير مدروسة..".

وعن وجود فتوى منذ السبعينيات لمجمع البحوث الإسلامية في هذا الصدد قال بيومي: "الفتوى تتغير بتغير الظروف والزمان والحال؛ لأن منع بيع البترول في السبعينيات وأثناء الحرب حقق فائدة، ولكن لا يمكن أن يحقق الفائدة الآن.."، ثم تساءل: "ولماذا إسرائيل وحدها وترك أمريكا والدول الغربية المتحالفة معها".

من جانبه يرى الشيخ محمد على الجوزو مفتي جبل لبنان أن الحكم الشرعي يجب ألا يأتي في جزئية واحدة وهي بيع الغاز، وإلا سنقف عند جزئيات.

وأضاف أن هناك أموراً كثيرة يلزم فيها الفصل بداية، وهي العلاقة مع إسرائيل ومهادنتها، مؤكداً: "أنا من الذين يقولون بمقاطعة إسرائيل نهائياً وهذا أمر واجب، وهنا ينبغي أن نمنع كل شيء ونقاطع إسرائيل كلياً وليس جزئياً".

لكن الجوزو يعود ليتساءل: "ما فائدة إصدار فتوى لا قيمة لها في التطبيق العملي؛ لأن رؤساء الدول موقفهم غير محكوم بالفتوى؟!، كما أن الفتوى ليست ملزمة ولا تؤثر تأثيراً حقيقياً على الساحة؟!!!".

واختتم الجوزو كلامه بالتأكيد على ضرورة إصدار أحكام شرعية شاملة لكل شيء، خاصة أن الدول العربية تتعامل مع إسرائيل، موضحًا أن هناك معاهدات مكتوبة، وأشخاص يتاجرون، وأفراد يتزوجون، وعليه فيما أن تكون مقاطعة تامة لإسرائيل، وإلا فلا فائدة، أما الوقوف على مسألة الغاز فهو تعبير عن موقف سياسي.. حسب تعبيره.

مصري

صحفي

صحفي فلسطيني